

«صكوك» تعلن عن تغير الهدف من تملك أحد كبار الملاك بالشركة

أعلنت شركة صكوك القابضة عن تغيير الهدف من تملك من أحد كبار الملاك في الشركة وهو: يوسف أحمد يوسف الرشيد البدر. وقالت «صكوك» في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إن «البدر» تغير هدف

تملكه في أسهم رأسمال الشركة إلى «الخروج من قائمة كبار الملاك». وبحسب هيكل ملكية الشركة المُتَاح على موقع البورصة، فإن «البدر» يمتلك حصة في رأسمال «صكوك»

بلغت شركة صكوك القابضة عن تغيير الهدف من تملك من أحد كبار الملاك في الشركة وهو: يوسف أحمد يوسف الرشيد البدر. وقالت «صكوك» في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إن «البدر» تغير هدف

الكويتي يتراجع دون الـ42 دولاراً للبرميل

زيادة «مفاجئة» بالمخزونات تهبط بالنفط 1 بالمئة لـ41 دولاراً



هبط سعر برميل النفط الكويتي بواقع 44 سنتاً، ليصل إلى 41.86 دولار، مقابل 42.30 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية. تراجع أسعار النفط العالمية في مستهل تعاملات أمس الأربعاء، على خلفية ارتفاع المخزونات الأمريكية من الخام من جهة، وحالة الترقب الشديدة لتنتائج وإحصائيات إصابات فيروس كورونا اليومية على مستوى العالم من جهة أخرى. وتسيطر حالة من عدم اليقين حيال الطلب العالمي على الخام، حيث تغيرت الزيادة المفاجئة في حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) مؤخراً المخاوف بإعادة فرض قيود الإغلاق وبالتالي عرقلة النشاط الاقتصادي.

وتراجع خام برنت القياسي صباح اليوم بنحو 0.5 بالمئة ليصل إلى 41.50 دولار للبرميل، كما هبط خام نابيسك الأمريكي بواقع 0.8 بالمئة عند 39.48 دولار للبرميل. تزلت أسعار النفط ما يزيد عن 1 بالمئة، أمس الأربعاء، بعدما أفادت بيانات أن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت على غير المتوقع، مما جدد المخاوف حيال الطلب على الوقود والتي تسببت في عمليات بيع كثيفة في وقت سابق من الأسبوع. كما تراجع العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتاً أو ما يعادل 0.8 بالمئة إلى 41.39 دولار للبرميل، وكانت انخفضت

فرنسا وإسبانيا، بجانب احتمال فرض المزيد من القيود في بريطانيا، ذلك في الوقت الذي ربما تدخل المزيد من الإمدادات إلى السوق من ليبيا. وفي الولايات المتحدة، حيث تخطت حالات الوفاة بسبب المرض 200 ألف، وهو الأعلى في العالم، ارتفعت مخزونات النفط الخام 691 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في 18 سبتمبر بحسب بيانات للقطاع مقارنة مع توقعات المحللين بانخفاض 2.3 مليون برميل.

في وقت سابق 1.2 بالمئة إلى 40.21 دولار، وهبطت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 40 سنتاً أو ما يعادل 1 بالمئة إلى 39.40 دولار بعد أن نزلت 1.4 بالمئة إلى 36.26 دولار. وانخفض الخامان القياسيان ما يزيد عن 4 بالمئة يوم الاثنين، وهو أكبر تراجع في أسبوعين بيدا أنهما ارتفعا يوم الثلاثاء. وتجددت المخاوف حيال الطلب على الوقود مع ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في دول من بينها

وتراجعت مخزونات البنزين بنحو 7.7 مليون برميل، ما يعادل ثمانية أمثال المتوقع تقريبا، مما يشير إلى بعض الطلب على الوقود في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم، لكن القفزة في حالات كوفيد-19 - في العديد من الدول تثير علامات استفهام حول مدى تعافي الطلب عالمياً. وفي ليبيا، قالت المؤسسة الوطنية للنفط الثلاثاء، إنها تتوقع ارتفاع إنتاج النفط إلى أكثر من 250 ألف برميل يوميا بحلول الأسبوع المقبل.

«موديز» تخفض تصنيف الكويت بسبب مخاطر السيولة للمرة الأولى على الإطلاق



خفّضت وكالة موديز تصنيف الكويت الائتماني لأول مرة على الإطلاق، مشيرة إلى مخاطر أعلى تتعلق بالسيولة وضعف الحكومة وقوة المؤسسات، إذ يواجه البلد الذي يعاني من وطأة انخفاض أسعار النفط صعوبات لتمير قانون يتيح له إصدار ديون عالمية. وقالت وكالة التصنيف الائتماني «في ظل الغياب المستمر لتقويض قانوني لإصدار دين أو السحب من أصول صندوق الثروة السيادية الموجودة في صندوق الأجيال القادمة، تؤكد موارد السيولة المتاحة على النقاد مما يشكل مخاطر سيولة على الرغم من القوة المالية الاستثنائية للكويت». وخفّضت خدمات المستثمرين في موديز تصنيف الكويت درجتين إلى A1 من Aa2.

وعندما أصدرت الكويت ديونا في الأسواق العالمية آخر مرة في 2017 جرى تداول سنداتنا في نطاق قريب من أوراق مالية أصدرتها أبوظبي التي تعد صاحبة الائتمان الأكثر أماناً في المنطقة نظراً لأن فروتها المالية الضخمة المستمدة من النفط منحت ثقة للمستثمرين. لكن الاقتصاد الذي يقرب حجمه من 140

مليار دولار يواجه الآن عجزاً هائلاً يبلغ 46 مليار دولار بسبب أزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط والجدل بين الحكومة والبرلمان بشأن قانون دين جديد وهو ما يحد من قدرتها على تعزيز خزائن الدولة. وقالت موديز إن «العلاقة المضطربة» بين البرلمان والحكومة تعد عقبة طويلة الأمد في تقييمها للقوة المؤسسية في الكويت. لكن المآزق المتعلقة باستراتيجية التمويل وغياب ضبط مالي مؤثرة «يشيران إلى المزيد من أوجه الخلل الواضحة في المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الكويت وكفاءة السياسة عن ما تم تقييمه من قبل».

وخفّضت الكويت هذا الشهر نحو ثلاثة مليارات دولار من ميزانية 2020-2021 حيث تسعى لتوفير أموال. وسيتيح قانون الدين الذي تحاول الحكومة تمريره للبلد رفع سقف الدين ومخاطبة المستثمرين الدوليين. لكن المشرعين يريدون أولاً الاطلاع على خطط إصلاح الاقتصاد والتحول من الاعتماد الكلي على النفط الذي شكل ما يصل إلى 89 بالمئة من الإيرادات في السنة المالية الماضية.

التجاري» ينفي علمه بضمون الوثائق وصحة المبالغ الواردة بها

البنوك المحلية تعقب على ورود أسمائها ضمن تسريبات وثائق «فينسين»



عقبته البنوك المحلية، أمس الأربعاء، على ما تناولته بعض المواقع الإخبارية العالمية والصحف المحلية بشأن ورود أسماء مصارف كويتية ضمن تسريبات وثائق فينسين (FinCEN).

وقال بنك الخليج، في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن الوثائق المسربة تمثلت في الإخطارات المرسلة من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية الأمريكية (فينسين) بشأن معاملات تمت من خلال بنوك أمريكية ويشتهر ارتباطها بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب وذلك خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2017، بإجمالي قيمة بلغت نحو تريليوني دولار.

وأوضح البنك أن تلك الوثائق تضمنت أسماء عدد كبير من البنوك العالمية والمحلية من ضمنها «بنك الخليج»، كما تضمنت، وفقاً لتلك المواقع والصحف، معاملات واحدة تخص المصرف تمت بتاريخ 10 يوليو 2007، بلغت قيمتها 250 ألف دولار بما يعادل 77 ألف دينار كويتي. وأشار البنك إلى أنه لم يتلقَ أية مراسلة أو استفسار أو طلب تحقيق بشأن المعاملة المذكورة أعلاه من أي جهة رقابية أو قضائية أمريكية من العام 2007 وحتى تاريخه.

وأكد بنك الخليج حرصه على الالتزام سياسات وإجراءات واضحة وصارمة في تنفيذ قواعد وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك بما يتماشى وتعليمات بنك الكويت المركزي ذات الصلة. وعقب البنك التجاري الكويتي، على ما تناوله المواقع الإخبارية العالمية حول مجموعة من الوثائق المسربة لإخطارات الأنشطة المشبوهة التي تم تقديمها إلى وكالة مكافحة الجرائم المالية المعروفة باسم وثائق فينسين (FinCEN).

وقال «التجاري» في بيان للبورصة الكويتية مُعقباً على ما سُفر في صحف محلية، إن البنك لا يعلم بضمون تلك الوثائق والإخطارات ومدى

صحة المعلومات والمبالغ الواردة بها، كما لم يرد إلى المصرف أية مراسلات أو طلبات تحقيق بشأن تلك المعاملات التاريخية من قبل وكالة مكافحة الجرائم المالية (فينسين) في وزارة الخزائنة الأمريكية.

وأضاف بأنه لم يتم فرض أية عقوبات على البنك من قبل أية جهات رقابية أو قضائية بالولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن. وأكد البنك على سعيه المستمر نحو بذل كل الجهود لتعزيز ضوابطه وإجراءاته في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والوفاء بالتزاماته ومسؤولياته في هذا الشأن بما يتماشى مع القوانين والتعليمات الصادرة في هذا الخصوص.

يُشار إلى أن الوثائق المسربة تمثلت في الإخطارات المرسلة من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى شبكة إنفاذ الجرائم المالية الأمريكية (فينسين) بشأن معاملات تمت من خلال بنوك أمريكية ويشتهر ارتباطها بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2017، بإجمالي قيمة بلغت نحو تريليوني دولار. من جانبه، عقب بنك الكويت الوطني، على ما تتناوله وسائل التواصل الاجتماعي بشأن ورود اسم المصرف ضمن تسريبات وثائق فينسين (FinCEN).

وأوضح البنك أن تلك الوثائق تضمنت أسماء عدد كبير من البنوك العالمية والمحلية من ضمنها «الكويت الوطني»، وقد بلغت قيمة المعاملات التي تخص المصرف نحو 1.3 مليون دولار بما يعادل 400 ألف دينار كويتي وبما يمثل حوالي 0.00007 بالمئة فقط من إجمالي المبلغ المذكور بتلك الوثائق، وتمت خلال الفترة من عام 2011 إلى عام 2014. وأشار البنك إلى أن الوثائق المسربة تُظهر أن البنوك الأمريكية قامت بدورها والمتأمل في إخطار شبكة إنفاذ الجرائم المالية الأمريكية (فينسين) بالمعاملات المشبوهة، وذلك حتى يتثنى لها إعمال إجراءاتها بشأن التحقق من تلك المعاملات.

«كوفيك» الكويتية مهتمة بشراء أصول «إكسون موبيل» في بحر الشمال

شركات أسهم خاصة. وبدأت الشركة الأمريكية في بيع هذه الأصول منذ يوليو الماضي بعد تأخرها في عرضها نتيجة تداعيات فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط. ووفقاً لوثائق التسويقي، فإن «إكسون موبيل» عرضت حصتها في 15 حقلاً نفطياً تابعاً لها، والتي من المتوقع أن تنتج 37 ألف برميل من المكافئ النفطي الصافي يوماً خلال العام الحالي، علاوة على عرضها لخصص في البنية التحتية لخطوط الأنابيب، إلى جانب منطقتين للتنقيب. وتأتي عملية البيع في ظل رغبة «إكسون موبيل» في الانسحاب من منطقة أوروبا كجزء من خطة عالمية لسحب استثماراتها للمبارية، وتجديد تركيز عملياتها في أمريكا.

وكانت الشركة قد تخارجت بالفعل خلال العام الماضي من الترويج، حيث باعت أصولها لشركة «Var Energi AS» مقابل 4.5 مليار دولار. من ناحية أخرى، كانت «إكسون موبيل» قد أعلنت في وقت سابق أنها تستكشف الإهتمام السوقي بعدد من الأصول في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك اهتمامها بالأصول غير المشغلة في وسط المملكة المتحدة وشمال بحر الشمال. ومن المتوقع، أن يكون الموعد النهائي لاستقبال العطاءات لشراء أصول الشركة سيكون بحلول شهر أكتوبر المقبل، متوقعة إغلاق الصفقة في الربع الأول من العام القادم.



الأصول الواقعة في بحر الشمال بالمملكة المتحدة، عدداً من الشركات المملوكة للحكومات، منها الشركة الصينية للبترول والكيماويات، وشركة «EnQuest» البريطانية، إضافة إلى شركتي «NEO Energy» و«Siccar Point Energy»، كما استقطبت أيضاً

أصبحت الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيك)، من بين عدد من المستثمرين الذين قدموا عطاءاتهم للاستحواذ على أصول تابعة لشركة «إكسون موبيل» الأمريكية. وضمت قائمة الراغبين في الاستحواذ على هذه

الأسهم المحلية تسجل مستويات جديدة وسط حالة من التفاؤل

أسهم البنوك تقود مؤشرات البورصة لتسجيل الارتفاع السادس على التوالي



كلها عوامل شكلت حافزاً للمستثمرين في السوق. وأكد دياب على ضرورة رؤية استقرار صحي بما يخص أعداد الإصابات حيث هناك مخوف من موجة ثانية لـ«كوفيد 19» مع ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس في بعض البلدان الرئيسية. وأوضح أن هناك مخاوف من معاودة إغلاق الاقتصادات نتيجة استمرار الجائحة وتجددها بقوة، وهو ما سيهدد بشكل كبير الانتعاش الذي لاحظناه في الأشهر القليلة الماضية على معظم القطاعات، الأمر الذي سيؤثر مرة أخرى على النفط نتيجة تراجع الطلب العالمي.

الكبير لمعظم القطاعات في الفترة الماضية نتيجة الإغلاق. وأضاف: «يبدو أن هناك اهتماماً اجنبياً ومحلياً لاغتنام الفرص الاستثمارية في بورصة الكويت بعد التراجع الكبير جراء انتشار الفيروس وتراجع أسعار النفط بشكل حاد مع اقتراب انضمام البورصة لمؤشر مورغان ستانلي في نوفمبر القادم». وبين دياب أنه بالإضافة لما سبق فإن الإدراج الأخيرة المتقطعة في إدراج شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه وصندوق بيتك كابيتال ريت والإدراج الأخير لسهم بورصة الكويت،

اليوم الرابع على التوالي وبحجم تداول بلغ 72 مليون سهم ليرتفع عند الإقفال 7.14 بالمئة. في سياق التعليق، قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة «كامكو إنفست»، إن بورصة الكويت تستمر بتسجيل مستويات جديدة لهذه الفترة مع استمرار التفاؤل حيال الفترة القادمة. وأوضح دياب أن التوقعات بخصوص نتائج الأعمال للأسمه المدرجة ستكون أفضل مع عودة الأنشطة الاقتصادية تدريجياً إلى ما كانت عليه قبل جائحة كورونا بعد التاثر السلبي

واصلت بورصة الكويت أمس الأربعاء مسيرة الصعود للجلسة السادسة على التوالي، يدفع من غالبية قطاعات السوق وخاصة أسهم البنوك. وسجل المؤشر العام للبورصة نمواً بنسبة 0.84 بالمئة، كما ارتفع السوق الأول 1 بالمئة، وأغلق الرئيسي مرتفعاً 0.35 بالمئة عند مستوى 4400.01 نقطة كأعلى مستوى منذ 8 مارس الماضي، وصعد «رئيسي 50» بمعدل 0.54 بالمئة. وتقلصت سيولة البورصة أمس بنحو طفيف نسبتته 2.22 بالمئة، إلى 67.47 مليون دينار مقابل 68.92 مليون دينار في الجلسة السابقة، بينما ارتفعت أحجام التداول 9.2 بالمئة إلى 449.27 مليون سهم مقابل 411.3 مليون سهم جلسة الثلاثاء.

وصعدت مؤشرات 11 قطاعاً بإصداره التكنولوجيا بنمو نسبته 2.22 بالمئة، كما ارتفعت أسهم البنوك 1.09 بالمئة بتقدمها «الكويت الدولي» بارتفاع قدره 4.21 بالمئة، فيما سجل قطاع الخدمات الاستهلاكية التراجع الوحيد اليوم بنحو 0.58 بالمئة. وجاء سهم «منشآت» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 15 بالمئة، فيما تصدر سهم «فريا» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 9.64 بالمئة. وحقق سهم «بيتك» أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 11.77 مليون دينار مرتفعاً 1.76 بالمئة، بينما تصدر سهم «المستثمرون» نشاط الكميات